

عميد الكلية أكد أن عدم توافر الامتيازات والكوادر المالية يحول دون استقطاب الأساتذة المتميزين للتدريس للطلبة

المضف لـ «الأنباء»: لا توجد مشكلات بالشعب الدراسية في «العلوم الإدارية» وشكّلنا لجنة لتحديد أسباب عزوف الأساتذة عن البحث العلمي

أجرت الحوار: آلاء خليفة

أعلن عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت د. جاسم المضف عن تشكيل لجنة لوضع وطرح برامج الماجستير والدكتوراه في التمويل الإسلامي، موضعا اهتمام الكلية الشديد بالحفاظ على الاعتماد الأكاديمي، وتطوير المستوى العلمي للطلبة وتنمية قدراتهم في مختلف المجالات. وأوضح المضف في لقاء خاص مع «الأنباء»، أن المشكلة التي تواجه جامعة الكويت حاليا وبقرار سياسي تقبل أعدادا من الطلبة يفوق الطاقة الاستيعابية من حيث الكادر الوظيفي وأعضاء هيئة التدريس، مشير إلى أن عدم توفير الامتيازات والكوادر المالية يقف حجر عثرة دون استقطاب الأساتذة المتميزين للتدريس للطلبة. مشددا في الوقت ذاته على حرص الكلية على استقطاب أعضاء هيئة تدريس بمستوى راق يتناسب مع ذكاء الطالب. ولفت إلى ضرورة حسم اختيار مدير لجامعة الكويت في أقرب وقت ممكن. مشيدا بالعلاقات الطيبة التي تجمع العمادة مع رابطة طلبة العلوم الإدارية وجميع الأندية الطلابية بالكلية. معلنا أن «العلوم الإدارية» هي الكلية الوحيدة التي تقدم برنامج التبادل الطلابي من خلال ابتعاث الطلبة إلى جامعات اجنبية عالمية، واستقبال طلبة من مختلف دول العالم لدينا، وفيما يلي التفاصيل:



عميد كلية العلوم الإدارية
د. جاسم المضف

● أنا أؤيد فكرة تعديل القوانين بما يتناسب مع التطورات التي تحدث والجامعة سريعة التطور والتأقلم مع جميع الاحداث الجديدة المطروحة على الساحة، ومن وجهة نظري في انترك الامر للمتخصصين القانون بان يتخذوا القرار المناسب لمصلحة الجامعة.

هل هناك حاجة لإقرار فصلين صفيين في الجامعة؟

● من وجهة نظري لا توجد حاجة لإقرار فصلين صفيين بالجامعة لاسيما ان أعضاء هيئة التدريس يحتاجون إلى عطلة للراحة من عناء العمل.

ما مدى حرص العمادة على مراجعة المناهج الدراسية وتطويرها؟

● بالتأكيد العمادة حرصت على تطوير المناهج الدراسية بين الحين والآخر من خلال اللجنة الأكاديمية لكل قسم من أقسام الكلية التي تقوم بمراجعة المناهج وتدريتها بما يتوافق مع التطورات التي تحدث.

بما ان الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة فهل تؤثر الأوضاع السياسية على الاقتصاد الكويتي، وما مدى تأثير ذلك على العملية التعليمية؟

● لا أؤيد فكرة ان الاقتصاد يتأثر بالأوضاع السياسية، والاقتصاد الخليجي بشكل عام والكويتي بشكل خاص يفترض الا يتأثر بالهزات الاقتصادية العالمية، كوننا نمتلك ثروة كبيرة متقلة في النفط، ويتأثر الاقتصاد فقط بهبوط سعر البرميل.

كيف ستعاملون مع مشكلة نقص البرزانية وقلة الدعم والمخصصات المالية للكلية؟

● أنا أكعمد كلية العلوم الإدارية لتأقلم مع الأوضاع المحيطة، مادام الوضع ساريا على جميع الكليات فأحاول جاهدا التنسيق ما بين الميزانية المخصصة الحالية ومتطلبات الكلية.

كيف تنظر كعميد كلية لمشروع مدينة صباح السالم الجامعية؟

● مدينة صباح السالم الجامعية مشروع ننظره بفارغ الصبر لاسيما انها مدينة جامعية متكاملة تستوعب الأعداد المتزايدة من الطلبة وتضم جميع الكليات في مكان واحد بعيدا عن التشتت الحاصل حاليا بمواقع كليات جامعة الكويت، ولا مانع من استغلال مواقع الجامعة الحالية بعد الانتقال إلى مدينة صباح السالم الجامعية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب.

هل ترى ان القوانين الاقتصادية الحالية تحول دون فتح المجال لتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال من الخارج؟

● الكويت ليست بحاجة لرؤوس أموال خارجية فنحن لدينا فائض من الأموال لاسيما ان قنوات الاستثمار في الكويت ضعيفة جدا وأصحاب النفوذ المالية يستثمرون بالخارج، وبالتالي فإنني لست مؤيدا لتلك الفكرة.

بالاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى المركز العالمي الذي يقدم دورات عالمية على مستوى العالم ونستضيف اساتذة من جامعات عالمية مرموقة لتقديم برامج بالكلية، ولدينا الكثير من الاساتذة يعملون كمستشارين في جهات كثيرة، وتقوم الكلية بإجراء الكثير من الأبحاث بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

ما خطة العمادة لحل مشكلة نقص الشعب

الدراسية في الكلية؟
● فعليا لا توجد مشكلة نقص للشعب الدراسية بكلية العلوم الإدارية فالشعب موجودة ومتوافرة، والجامعة قامت بتمديد الدوام الجامعي حتى الساعة 8 مساء، ولكن الاشكالية هي الحصول على الاعتماد الأكاديمي لشعب دراسية في الفترة ما بين 10 صباحا وحتى 2 ظهرا، بما يجعل الإقبال كبير على الشعب المتوافرة في تلك الفترة وتنتهي الشعب وتغلق ومن ثم يشتكى الطلبة من نقص الشعب ولا يتفون لذلك المتوافرة في الفترة المسائية.

هل التخصصات التي تقدم حاليا بالكلية متوافقة مع احتياجات سوق العمل، لاسيما ان السوق متشعب بتخصص الحاسبة والإدارة؟
● نحن نقدم تخصصات توابح احتياجا سوق العمل سواء الإدارية أو التجارية بالإضافة إلى أننا قدمنا تخصصات جديدة منها التسويق والتمويل ونظم المعلومات والإدارة الحكومية فالكلية حرصت على التطور وفقا لمتطلبات المجتمع.

ما الجديد في مشروع إنشاء أكاديمية لتدريب الموارد البشرية في «العلوم الإدارية»؟
● فكرة جيدة ومن الوارد تطبيقها عندما تنتقل إلى مدينة صباح السالم الجامعية.

حدثنا عن أبرز المشاريع المروسة على أجندة عملكم حاليا لتطوير الكلية؟

● نعم لأول مرة نفكر بطرح برنامج الدكتوراه في التمويل الإسلامي، على الرغم من الشح في الكادر الوظيفي فالمشروع لا يزال قيد الدراسة ولكن بعد إقراره ستكون هناك توصيات بزيادة الكادر الوظيفي وقد نستعين بكادر وظيفي اجنبي.

ما تقييمكم لخرجات الكلية من خلال احتكاكم بسوق العمل وكيف تجدون الإقبال على توظيف خريجي «العلوم الإدارية»؟

● لدينا فراغ وفجوة كبيرة لسبب الخريجين الأكاديمي ومجال العمل، فعلى سبيل المثال تقوم بتدريس الطالب الخريجات العلمية ولكن عندما يريد تطبيقها في سوق العمل ستختلف عما درسه بالكلية، لأننا ندرسه النظرية العلمية، وقمنا بسد الفجوة جزئيا من خلال إقرار كورس للتدريب العملي الميداني بحيث يتدرب الطالب في أي جهة خارج الكلية ولكنها اختيارية وليست اجبارية.

بصفتك احد أعضاء مجلس جامعة الكويت، كيف ترى قانون الجامعة الحالي؟

● كيف يمكنكم المساهمة في تحقيق الرغبة الاميرية في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي؟
● نحن نساهم بطاقتنا كبيرة وضحمة من خلال الكوكة التي تضمها الكلية من أعضاء هيئة التدريس، وعلى سبيل المثال فعضو هيئة التدريس بالكلية د. محمد الفهد لديه احتكاك كبير بالمشاريع الحكومية تحت مظلة وحدة مشاريع الأبحاث بالإضافة إلى ان مركز التميز بخدم الدولة في طموحها بتنمية الاقتصاد ورفع مستواه، ولدينا وحدة احصائية وحدة للاقتصاد الإسلامي وبها مجلس أمناء يضم معظم الشخصيات المهمة

الطلابية فانا اشجعها بشكل كبير وادعمها بكل قدراتي.

هناك مشكلة ازلية تواجه جامعة الكويت سنويا وهي أزمة قبول أعداد متزايدة من الطلبة تفوق قدرة الجامعة الاستيعابية، فكيف تصف لنا تلك الاشكالية في «العلوم الإدارية»، وكيف يمكن حلها؟

● اجتماع مجلس الجامعة الأخير أقر بقاء نسب القبول كما هي دون حدوث اي تعديل عليها بالزيادة، وقبول أعداد متزايدة من الطلبة يأتي بقرار حكومي سياسي ولكن الاشكالية ليست فقط في الكادر الوظيفي والتدريسي إنما السعة المكانية كذلك، وعلى سبيل المثال لكي نحصل على الاعتماد الأكاديمي لا بد الا يزيد عدد الطلبة في المحاضرة على 30 ولكن الواقع ان هناك 60 طالبا بالقاعات الدراسية حاليا.

ما هو جديد الكلية بالنسبة لطرح تخصصات جديدة سواء على مستوى البكالوريوس أو الماجستير والدكتوراه؟

● لا يوجد طرح لبرامج الدكتوراه حاليا، ولكن بالنسبة للماجستير فقدنا «MBA» وايضا نقدم الماجستير في المحاسبة، نحن بصدد تقديم برنامج الماجستير في التمويل، كما نقدم حاليا بلوم في الإدارة العامة والاقتصاد الإسلامي، وشكّلنا لجنة لتقديم الماجستير والدكتوراه في التمويل الإسلامي.

قمت مؤخرا بتشكيل لجنة للأبحاث، فما هي الفائدة من وراء تلك الخطوة؟
● لا اعلم ما هي الحوافز التي يمكن ان استخدمها لكي اجعل الاساتذة يقوم بإجراء الأبحاث، ولا يمكنني ان اضع حوافز سلبية لزملائي الاساتذة لاسيما ان البحث العلمي لا يأتي بإجراء المادي ولا بالمسأة، لا بد ان يكون نابعا من رغبة الأستاذ ولكن ما يمكنني القيام به هو المساعدة في تنمية مهارات البحث العلمي، ولدي أمل كبير في الشباب الذين انضموا إلى الكلية بانهم يتمتعون بروح الإبداع والبحث العلمي، ودور اللجنة دراسة الوضع الحالي للأبحاث بالكلية وتحديد أسباب عزوف أعضاء هيئة التدريس عن البحث العلمي بالإضافة إلى ابداء الآراء والمقترحات حول تشجيع الاساتذة على البحث العلمي، وقمت مؤخرا بتعيين عميد مساعد للأبحاث والتدريب وتفعيل العمادة الشاغرة لمدة طويلة من اجل دعم الأبحاث العلمية بالكلية.

كيف تقيم عمل النوادي الطلابية ورابطة طلبة العلوم الإدارية وهل تتعاون معهم في بعض الأمور؟

● بالتأكيد ان قانون الجامعة يحكمنا وهناك الكثير من القرارات لا يمكن وفقا للقانون ان يتخذها مدير الجامعة بالإتابة، ولدينا حاليا موضوعات تحتاج إلى اتخاذ قرارات سريعة، وفي هذا المقام اود توجيه الشكر والتقدير لمدير الجامعة بالإتابة د. حياة الحجى، لأنها أنسأنة ذكية ومتفهمة وتتعامل مع



د. جاسم المضف يتحدث إلى الزميلة آلاء خليفة (ماني عبدالله)

بعض الأنظمة الأكاديمية التي لا تتوافق مع مناهجنا. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في الحصول على الكادر المناسب لهؤلاء الاساتذة، كما ان الطلب يتزايد عليهم لزيادة عدد كليات العلوم الإدارية في الدول الشقيقة وبالذات الخليجية بشكل ملحوظ، وأصعب امتيازات أعضاء هيئة التدريس كبرية في تلك الجامعات بما جعل من الصعب اقناع عضو هيئة التدريس بالانضمام للكلية ان لم توفر له الامتيازات نفسها، بالإضافة إلى اننا حاولنا تقليل عدد كليات العلوم الإدارية من أكثر الكليات خلال العامين الماضيين في معدلات الابتعاث، وتوقع خلال العامين القادمين ان يعودوا ويشاركوا في تدريس الطلبة بما يخفف العبء على بقية أعضاء هيئة التدريس ويمنحهم الفرصة لإجراء الأبحاث، وترى لجنة الاعتماد الأكاديمي ان لدينا جوانب متميزة جدا متمثلة في المركز العالمي ومركز التميز بالإضافة إلى النوادي الطلابية التي تزخر بها الكلية، منحنا اللجنة عاملا لننجز التقرير الخاص بالاعتماد الأكاديمي.

هل أثر تأخير إعلان اسم مدير الجامعة بشكل مباشر على قرارات العمادة في الكثير من الموضوعات؟

● بالتأكيد ان قانون الجامعة يحكمنا وهناك الكثير من القرارات لا يمكن وفقا للقانون ان يتخذها مدير الجامعة بالإتابة، ولدينا حاليا موضوعات تحتاج إلى اتخاذ قرارات سريعة، وفي هذا المقام اود توجيه الشكر والتقدير لمدير الجامعة بالإتابة د. حياة الحجى، لأنها أنسأنة ذكية ومتفهمة وتتعامل مع

كيف تقيم عمل النوادي الطلابية ورابطة طلبة العلوم الإدارية وهل تتعاون معهم في بعض الأمور؟

● بالتأكيد ان قانون الجامعة يحكمنا وهناك الكثير من القرارات لا يمكن وفقا للقانون ان يتخذها مدير الجامعة بالإتابة، ولدينا حاليا موضوعات تحتاج إلى اتخاذ قرارات سريعة، وفي هذا المقام اود توجيه الشكر والتقدير لمدير الجامعة بالإتابة د. حياة الحجى، لأنها أنسأنة ذكية ومتفهمة وتتعامل مع



مبنى كلية العلوم الإدارية

تقلدت منصب عميد كلية العلوم الإدارية، وكان لديك الكثير من الطموحات الخاصة بتجديد الاعتماد الأكاديمي والاهتمام بالطلاب والبحث العلمي فماذا تحقق منها حتى الآن؟

● بالفعل هذه هي اهم الأمور التي وضعتها على اجندة اهتماماتي منذ ان توليت عمادة الكلية، فما يهمني بالدرجة الأولى هو الاعتماد الأكاديمي والطلاب والأبحاث العلمية، وفيما يخص الاعتماد الأكاديمي فقد حملت تركة ثقيلة، بدأت بها بصعوبات كبيرة لتحريك المياه الراكدة وقمت بسلسلة من الاجتماعات مع الاساتذة والمسؤولين عن الاعتماد الأكاديمي في الكلية للوقوف على الإجراءات المطلوب القيام بها للحصول على تجديد الاعتماد الأكاديمي، وكنت حرصا على تطبيق جميع القرارات والقوانين واللوائح التي تحكم الاعتماد الأكاديمي من اجل تجديد الاعتماد، وأشكر د.محمد السقا، د.حسين حمدي ود.مشاري الهاجري وجميع أعضاء هيئة التدريس الذين ساعدوني من اجل إنهاء كل الإجراءات المطلوبة للحصول على تجديد الاعتماد، وبذلنا جهودا كبيرة للحفاظ على هذا الاعتماد، كما ان لجنة الاعتماد الأكاديمي أبدت إعجابها بوضع الكلية وأنشطتها. وساعدتنا كثيرا في التركيز على الأبحاث لجميع الكليات الوظيفي الأكاديمي، ووضحنا لهم الأسباب التي تؤثر على الأبحاث ومن أبرزها تكليف عضو هيئة التدريس بعدد من الشعب تؤثر على الوقت الذي يحتاجه للبحث العلمي ونحن امام خيارات صعبة في أداء الواجب الوطني في قبول العدد الكبير وتأثيره على الأبحاث.

وأشير هنا إلى ان الاعداد الكبيرة للطلبة والتي تفوق الطاقة الاستيعابية، مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس المحسود، وبالتالي فنحن مضطرون ان نحمل عضو هيئة التدريس اعباء إضافية بما يحول دون وجود وقت وتفرغ لدى عضو هيئة التدريس لإجراء الأبحاث، وفي الحقيقة فإن الاشكالية التي تواجهنا اليوم بجامعة الكويت اننا بقرار سياسي تقبل أعدادا من الطلاب والطالبات يفوق الطاقة الاستيعابية من حيث الكادر الوظيفي وأعضاء هيئة التدريس.

من وجهة نظرك، كيف يمكن حل مشكلة محدودية أعضاء هيئة التدريس في الكلية؟

● مشكّلنا في كلية العلوم الإدارية اننا نجحت عن كادر بمستوى راق يتفاعل ويتعامل مع ذكاء الطالب وحرصه على اكتساب المعرفة، وعليه فلا نقبل أي عضو هيئة التدريس الا اذا كان يتمتع بالمستوى العلمي والأكاديمي المطلوب لتدريس طلبتنا، لاسيما ان المنهج العلمي دائما محدد ومواكبة لأحدث التطورات التعليمية، وكتبنا هي الأحدث في عالم العلوم الإدارية، وعليه فنحتاج إلى كادر قادر على هذا التطور ومتكمن من تدريس الأحدث، وبالتالي نعطي أولوية التعيين للاساتذة الحاصلين على شهادات من جامعات مرموقة ومتقدمة ونبتعد عن

مشكلة جامعة الكويت تتمثل في قبول أعداد كبيرة من الطلبة تفوق طاقتها الاستيعابية

نبحث عن كادر تدريسي راق يتفاعل مع ذكاء الطالب وحرصه على اكتساب المعرفة

بذلنا جهوداً حثيثة للحفاظ على تجديد الاعتماد الأكاديمي للكلية

ضرورة حسم قضية اختيار مدير جامعة الكويت في أسرع وقت